التحرّر من التبعية كخيار لكسب رهان التنمية:

دراسة مقارنة لتجربتي كلّ من دول "أمريكا اللاتينية" و"المغرب العربي"

يونس الغايسي

باحث في الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية ــ المغرب.

nwistek@gmail.com.

مقدمة

لم يعد خافياً أن المنطقة المغاربية في وقتنا الراهن تعرف نوعاً من صراع الإرادات حولها، بحيث أصبحت تتجاذبها مجموعة من المشاريع الدخيلة تسعى من جهة، بطريقة مباشرة، إلى تحقيق مصالح المضطلعين بها وفق رؤية واقعية، ومن جهة أخرى، بصورة خفيّة، إلى محاولة تكريس تبعية دولها لهذه المشاريع، سواء في بعدها الشرق أوسطي أو الأمريكي أو المتوسطي الأوروبي، وفق منطق يعمل على محاولة، ليس فقط تجزئة واقعها كدول قطرية، بقدر ما يعمل على زرع هاجس عدم الثقة في مشاريعها الذاتية، كحجر عثرة أمام تحقيق التنمية الجهوية الخالصة.

وإذا كان الاتحاد المغاربي، كما هو معلوم، قد أقيم على الأرضية نفسها التي قامت عليها دول المنطقة، أي أرضية التبعية والتخلّف والتجزئة، فإن سبب فشل هذا الاتحاد التكاملي يرجع في الأساس إلى التناقضات التي شكّلت، وما تزال، ذلك الثقب الأسود الذي يمتص كلّ الجهود المحلية في سبيل تحقيق الوحدة المغاربية[1].

وإذا كان هذا هو ظاهر المشكل، فإن عمقه يتجلّى في تخلّف المنطقة المغاربية عن فهم هذه التناقضات من خلال انكفائها عن البحث في مُسبباتها لتجاوز واقعها، وخاصة أنها أعاقت ـ بحقائقها ـ سير عمل هذا الاتحاد، إن لم نقل، جمّدت حراكه، الأمر الذي جعل مسألة التحرّر من أسرها في غياب إدراك حقيقي لواقعها، أقرب إلى الاستحالة منه إلى إحقاق حراك تنموي، وهو ما كان حاضراً في المشاريع التحرّرية لدول أمريكا اللاتينية[2]، التي أخذناها كنموذج الغرض الأساسي من طرحه هو تبيان كيف فهمت دول هذه المنطقة واقع تبعيتها وتخلّفها، وسعت إلى تجاوز ذلك بالإدراك أولاً الذي تبعه حراك أعطى ثماره خلال التجربة التحرريّة لدولها.

وإذا كانت تجربة دول أمريكا اللاتينية قد كُتب لها النجاح، فمردّ ذلك إلى جهود مجموعة من الفواعل الأكاديمية داخل فضائها التي سعت إلى تجاوز واقع تبعية دول المنطقة بالإدراك النظري أولاً، وأسست لذلك مدارس تعمل على رصد واقعها، كالمدرسة التبعية[3]، فإن المنطقة المغاربية لم تع بعد أهمية الغطاء النظري وحيويته في الدفع بعجلة التنمية، وفي فهم واقع التخلّف والتبعية، على غرار التجربة اللاتينية. لذلك فإنه في ظلّ هذا الخصاص العلمي سنقدّم هذه الدراسة المقارنة، وفق منطلقات أساسية سنذكرها في هذا السياق.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية مفادها: أين يكمن الخلل في تجربة دول المغرب العربي الذي حال دون تحقيق مشروعها التنموي، والذي أدركه الواقع اللاتيني،

(١) توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل** (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٦)، ص ٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: خير الدين عبد الرحمن، «مستقبل تحرر الحديقة الخلفية الأمريكية،» **دراسات استراتيجية**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (٢٠٠٦)، ص ١٥٣.

(٣) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ٧٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٢٧.

وعمل بناءً على تجاربه لتجاوزه؟ وإلى أي حدّ تصلح في المقابل تجربة دول أمريكا اللاتينية لأن تشكّل نموذجاً ونهجاً تهتدي به دول المنطقة المغاربية لتجاوز واقع تبعيتها؟

ولعل فرضية هذه الدراسة تتأسس على معطى يؤكّد أنّه، على الرغم من أن تجربة دول أمريكا اللاتينية تعدّ مثالاً رائداً أسّس لكيفية التحرّر من التبعية لتحقيق واقع تكاملي، فإن على دول المغرب العربي لتتجاوز واقع تجزئتها أن تؤسس لنفسها فلسفة تحرّرية تعبّر عن خصوصيتها الحضارية، بدل أن تنغمس في تبنّي تجارب أخرى لا تشترك معها في مجموعة من المقوّمات التاريخية والمرجعيّة ـ إن أرادت أن تتجاوز واقعها ـ لأن تبنّيها لمثل هذه التجارب سيُعيق مسألة تكاملها الخالص، وسيؤسس لمفاهيم خاطئة عن أساس تخلّفها وتحرّرها، وبالتالي تنميتها التي ستُصبح تنمية تابعة.

في إطار تناولنا للموضوع، سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين: **المحور الأوّل** سنحلّل من خلاله مستوى الإدراك المغاربي لواقع تخلّفه ولتنميته التابعة، وذلك على غرار التجربة اللاتينية في فهم تبعيتها، التي شكّلت حلقة أولية في مسلسل تحرّر دولها، في حين سنخصّص **المحور الثاني** للحديث عن الفلسفة التحرّرية الذاتية بعد تحقيق هذا الإدراك، التي ينبغي أن تؤطر واقع تخلّف الأقطار المغاربية، استناداً إلى منطلقات مُحرّكة لهذه التجربة، سواء التاريخية منها أو الحضارية، تعكس خصوصية هذا المجال في بعده العربي الإسلامي، دون تكريس لأية تنمية تابعة مزدوجة من خلال تبنّي الفكر التحرّري اليساري المؤسّس لأيديولوجية الدول اللاتينية.

أوّلاً: مستوى الإدراك المغاربي ـ اللاتيني لواقع علاقات التبعية

إن الحديث عن مؤشرات لقياس مستوى إدراك كلّ من المنطقة المغاربية والمنطقة اللاتينية لواقع علاقتهما التابعة، لا يمكن أن يستقيم دون الانطلاق من مقاربة نظرية في مرجعيات ظاهرة التبعية (المطلب الأوّل)، أي في المسبّبات التي كرّست لنا هذا الواقع، والتي سنستعين بها لرصد مدى تفاعل كلتا التجربتين مع حقائقها، بوجهيه الإيجابي أو السلبي (المطلب الثاني).

١ ـ المطلب الأوّل: مقاربات في مسالك التبعية المغاربية ـ اللاتينية

إن موجات الاستقلال التي زلزلت أركان نظام الإخضاع العالمي في العصر الإمبريالي، بفعل حركات مجتمعية، واتخذت من التحرّر سبيلاً، إن لم نقل رافعة، إلى فرض واقع تقريرها لمصيرها، لم تحمل معها للأسف بذور التحرر التي كان يرجى من نموّها أن تشيع في مجتمعاتنا، كأشجار أصلها ثابت ضارب في عمق التاريخ والحضارة، تؤتي أُكُلاً من صنف التقدّم والتنمية في الحاضر والمستقبل.

فجلّ الدول التي استطاعت أن تنتزع من الآلة الاستعمارية جغرافيتها المستقلة[٤]، تمارس فيها وعليها سيادتها، لم تستطع أن تنتزع منها تاريخها الذي سلب منها عن طريق عملية إعادة

(٤) الطبيعية منها والبشرية.

صياغة الوعي المُجتمعي بالكيفية التي تحول دون أن يستدرك تلك العملية التاريخية التي كانت وما تزال الجانب المضيء في ذاكرة الشعوب.

ولعلّ هذه هي المعضلة الحقيقية التي شكّلت مدخلاً إلى واقع، اختزلته قولة موريل (C. Maurel) : «إن أروع ما حققه «الاستعمار» هو مهزلة تصفية «الاستعمار». لقد انتقل الرجل الأبيض إلى الكواليس، لكنه ما يزال يُخرج العرض المسرحي»[٥].

هذه هي معادلة واقعنا التي شكّلت فيه التبعية رقماً صَعُبَ كسره، كضريبة تدفعها الدول التي وجدت في «مستدمري» واقع الأمس، شركاء اليوم بقواعد لا تخدم، بأي شكل من الأشكال، مصلحة شعوبها، إن لم نقل تصبّ في قنوات الطرف الأقوى الذي ما يزال يقتات على واقع تخلّفها.

وتعدّ كلّ من المنطقتين المغاربية واللاتينية كأحد المجالات الجيوسياسية التي اتخذت كمادة دسمة للدراسة والبحث، سواء بتاريخها أو بحاضرها أو بتجاربها المجتمعية، التي ما تزال إلى حدّ الآن محطّ بحث واهتمام المفكّرين والباحثين بمختلف مشاربهم، في ما يتعلق بموضوع التبعية وعلاقته بالتنمية، كغاية أقيمت لبلوغها مجهودات متعاظمة الشأن.

وقد أقيمت لأجل ذلك مجموعة من المنتديات الفكرية والبحثية بغية تقديم دراسة حول واقع تبعية شعوب هذه الدول لحسابات القوى الأجنبية. فما يقال حول خضوع دول أمريكا اللاتينية للاستعمار الجديد، في فترات تاريخها السياسي، وفق منطق «الرابح الأكبر والوحيد» ـ النموذج الأمريكي للهيمنة ـ ينسحب تماماً على المنطقة المغاربية، إن لم نقل بكيفية أشد وطأة، على سيادتها، من خلال ما يتجاذبها من مشاريع، وفق منطق «الربح للجميع» (النظام الأوروبي، والمشاريع الأمريكية[٦] . . .)، ويهدف إلى تقسيم مصائر شعوب المنطقة على شاكلة كعكة ما يزال لعاب مريديها يسيل على أمل كسبها، الأمر الذي يطرح إشكالية ضرورة العمل على تجاوز هذا الواقع، بغية إعادة الاعتبار إلى الذات التحرّرية المريدة التي تجرّعت ما يكفيها نسباً من الخنوع.

وقد شكّلت المدرسة التبعية التي ترجع بدايات ظهورها إلى نهاية ستينيات القرن الماضي، خطوة وازنة في مسار فهم واقع اللاتوازن المقام بين ما يسمّى «الدول التابعة» (الأطراف) و«الدول المتبوعة» (المركز)، إذ شكّلت غطاءً نظرياً، حاول روّادها من خلال طروحاتها تفسير تخلّف شعوب العالم الثالث، خاصة أمريكا اللاتينية، باعتبارها وعاء هذه المدرسة الذي خضع لمخاض فكري، وقد شكّلت معاناة تجربة الاستغلال والاضطهاد باعثه الأساسي[٧].

فمفهوم التبعية، بموجب أدبيات هذه المدرسة، عبارة عن علاقة تنطلق من التابع إلى

(٥) عبد المجيد البركاوي، «المغرب المتوسطي في ظلّ التجزئة المغاربية،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق ـ سلا، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨)، ص ٨.

(٦) هند بطلموس، «المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية،» **المختار**، العدد ٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، ص ١٣.

(٧) عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ٢٧.

المتبوع، عبر عملية إلحاق قسري خارجي، بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، وغزو ثقافي وفكري، لتعميم نظام الإنتاج الرأسمالي، وتسويغ للهيمنة التي تمارسها دولة عظمى أو مجموعة دول أحرزت تقدّماً في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم، فتستخدمها لتحقيق أهداف مادية واستراتيجية، بما تفرضه على أمم وشعوب أخرى أقل تقدّماً من إجراءات تلزمها بها وتجبرها على تنفيدها، بدعوى كونها الطريق الأقرب لالتحاقها بقطار التنمية[٨].

فمجتمعات دول أمريكا اللاتينية ما كان لها لتصل إلى مرحلة الوعي المتطورة التي تشهدها الآن، لولا المعاناة والأزمات التي عصفت بواقعها على مدى خمسة قرون من الهيمنة الخارجية الأمريكية، التي جعلت من هذا الفضاء مسرحاً لعملياتها السياسية تارة، والعسكرية ـ القسرية تارة أخرى، بصورة حوّلتها من حديقة خلفية مزهرة إلى فناء خلفي قاحل، تمّ تجفيف مائه بآلات الاستغلال والنهب الخارجي.

ولما كانت ظاهرة التبعية نمطاً مجتمعياً ما تزال تعيش في أسره غالبية الدول المتخلفة[٩]، خاصة المغاربية واللاتينية ـ موضوع الدراسة ـ سواء في حقب خلت أو في واقعنا المعاصر، استعصى على الجهود تغيير معادلتها، فقد كان لزاماً علينا، منهجياً وموضوعياً، أن نعمل على تحديد مسبّبات هذه الظاهرة المعقّدة من خلال تشريح معطياتها بغية التنقيب عن مسالك عبرت خلالها. ومع تعدّد رؤى الباحثين والمهتمين، إن لم نقل اختلافها، في تحديد المعضلة الأساسية التي كرّست لنا واقع التبعية، إلا أن هذه الجهود في مجموعها ـ كما ستتم الإشارة إليه ـ شكّلت منطلقات تحليلية مهمة ينبغي الوقوف عندها واتخاذها كأدوات لرصد وتقصّي حال هذا الواقع، وخاصة أنها أقيمت لفهم معضلته في محاولة لتقويم اعوجاجه. وقد شُكّل بموجب ذلك الفضاءان المغاربي واللاتيني ساحة للتنافس الفكري، باعثه الأساسي الخروج من مأزق التبعية، ومحدّده الرئيسي الخصوصية المجتمعية لكلا المجالين.

ولا نبالغ إن قلنا إن مسالك التبعية مع تعدّدها تتداخل في ما بينها في سياق تركيبي معقّد يستحيل عنده إقامة فصل تام بين كلّ عناصرها، وخاصة أنها وليدة مسار معقّد عبثت في جغرافيته أطر زمنية وموضوعية، جاعلة بذلك العقبة الواحدة في الوقت نفسه سبباً ونتيجة لغيرها من العقبات، بما يترتب على ذلك انتظامها على شكل حلقة مفرغة. لكن هذا لا يمنع محاولة تشريح هذه العناصر دون الإخلال بنسيجها المتداخل، وذلك من خلال الانطلاق من عناصر أساسية شكّلت المسالك الرئيسيّة لظاهرة التبعية.

أولى هذه العناصر تتجلّى في ظاهرة التجزئة التي خضعت لها المجتمعات، المغاربية منها واللاتينية، خاصة في فترة التقسيم الكولونيالي الذي عمل على تكريس التجزئة الاجتماعية، بشكل أدى إلى انخفاض، إن لم نقل، اختفاء مفهوم الأمة في الأدبيات السياسية لهذه الدول.

(٨) محمد سعيد الطالب، **الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة** (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٦).

(٩) مجدي حماد، **صراع القوى الكبرى في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧)، ص ١٣.

فظاهرة التجزئة من أخطر الظواهر التي خلّفتها الحقب التاريخية الاستعمارية في عمق واقع مجتمعنا المغاربي، وهي الهاجس الكبير الذي كان على دول المنطقة أن تواجهه وتتجاوزه في مرحلة ما بعد استقلالها، وخاصة أن طرحها كان مرفوضاً من قبل القوى التحرّرية في تلك الفترة، التي كانت تنشد في مقاومتها لحن التوحّد والتكامل المجتمعي بين الأقطار المغاربية[١٠]، وحتّى في واقع ما بعد التحرّر من خلال طروحات مختلف المفكّرين والسياسيين المغاربة، التي أكدت أن الاستعمار الجديد ليس هو الخضوع للإرادة السياسية الدخيلة، بقدر ما هو التجزئة التي كانت وما تزال مسلكاً من مسالك التبعية للخارج، وهو الهاجس الذي من المفترض أن يكون قد حكم تصوّر زعماء دول المغرب العربي عند تأسيسهم للاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩.

الأمر نفسه ينسحب على تجربة دول أمريكا اللاتينية التي وجدت في قاعدة التجزئة بأبعادها المختلفة، سواء السياسية منها أو الاقتصادية، منصّة لتقديم مشاريع قوامها تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين شعوب دول أمريكا الجنوبية، للتصدّي لواقع الهيمنة الأمريكية على صعيد واحد، الذي ترجم على شكل هياكل تنسيقية، أفضت إلى تأسيس تجمّعات إقليمية من قبيل البرلمان الأنديني، وتجمّع الميركوسور، وأخيراً الأوناسور[١١]، كتتويج لمسار طويل، سينعكس بالتأكيد على الخارطة الجيوسياسية للقارة الأمريكية، ليقلب بذلك معادلة واشنطن للهيمنة على المنطقة.

وإذا كانت ظاهرة التجزئة قد حظيت بنصيب مهم في مقياس التبعية، فإن العلاقات الخارجية التعاونية اللامتكافئة قد حظيت هي الأخرى بحصة مهمة في تركة الواقع المأزوم، باعتبارها علاقات قوامها الاستغلال والإخضاع بأدوات القوى الناعمة التي شكلت أهم تجليات الاستعمار الجديد[١٢]. فالمعضلة الأساسية التي عالجتها المدرسة التبعية اللاتينية هي العلاقات الخارجية غير المتكافئة بين المركز المهيمن المتبوع، والأطراف المهيمن عليها التابعة، من خلال اعتبار التبعية في حدّ ذاتها ـ بالمعنى الضيق ـ علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما ـ الطرف المسيطر ـ ويواصل نموه الذاتي، في حين لا يملك الطرف الآخر كتابع من تحقيق ذلك، إلا كانعكاس لهذا التوسع، أي يتوقف نمو أحدهما في هذه العلاقة على توسع الآخر، وذلك كلّه بدعوى تحقيق التنمية التي لا يمكن أن تكون إلا تنمية تابعة[١٣].

إن الإدراك اللاتيني لواقع تبعية مجتمعه للهيمنة الأمريكية، قد تمّ من مسلك تلك العلاقات التي ما تزال تعتبرها سبب نكستها الحضارية والتاريخية[١٤]، وبالتالي عملت البلدان

(١٠) المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، ص ١١.

(١١) محمد العربي المساري، «أمريكا الجنوبية تتحرك،» **الشرق الأوسط**، ١/ ١٠/ ٢٠٠٨.

(١٢) رضا محمد هلال، «السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

(١٣) سمر الشيشكلي، **من الحداثة إلى العولمة**، عالم المعرفة؛ ٣٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(١٤) ميشيل موردوا، **أمريكا المستبدة وسياسة السيطرة على العالم**، ترجمة حامد فرزات (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ١١٣.

اللاتينية، بناءً على ذلك، على تغيير نمط تعاملها الخارجي من خلال مقاييس، من قبيل التحرّر والتنمية المحلية، التي شكّلت المحدّد الرئيسي لعلاقاتها الإقليمية والدولية، التي ترجمت من خلال اتفاقية التجارة الحرة التي أقيمت في ما بين دولها، تمهيداً لإقامة سوق إقليمية مشتركة عام ١٩٦٠، والتي تطورت لتؤسّس لنا وحدات اقتصادية وسياسية عام ٢٠٠٤، على رغم الضغوط والمعارضة الشديدتين للولايات المتحدة لهذا الحراك(١٥).

الأمر نفسه يمكن أن يقال حول واقع البلدان المغاربية من خلال علاقاتها الخارجية، إلى حدّ يمكن أن يدفعنا إلى القول إن هذه البلدان لم تكن عاجزة فقط عن مواجهة التحديات التي واجهتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، بل كانت عاجزة أكثر عن حماية هذا الاستقلال وضمانه، في سياق مستمر ومتراكم دفعها إلى الارتماء الكلي في حضن التبعية الخارجية، الذي شكّلت فيه هذه العلاقة اللامتكافئة مع فضاءات أخرى، كالمتوسطي، مسلكاً أساسياً سهّل تكريس ذلك(١٦).

وإذا كانت هذه المعضلات وغيرها قد شكّلت في مجموعها ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ حلقة مفرغة تجعل من إمكانية الخروج من واقعها أمراً صعباً للغاية، فإن لِكُلّ حركة، مهما كان مسارها وسرعتها، مركزاً محورياً يحافظ على ثباتها في ظلّ هذه الحركية، ومركزية هذه الحلقة تتجلى في عنصر التخلّف الذي كان وما يزال المعضلة الحقيقية التي تغذي كلّ التناقضات، التي تفضي إلى واقع التجزئة أو التبعية أو غيرهما، سواء بأبعاده أو تجلياته وتأثيراته في الواقع الذي يوجد فيه.

إن ظاهرة التخلّف يمكن اعتبارها ـ من وجهة نظرنا ـ الحلقة المفقودة، والرقم الأهم، الذي صعب كسره في المعادلة التنموية لأي مجتمع، باعتبار أن كلّ الإفرازات المجتمعية الأخرى، من قبيل التجزئة والعلاقات الخارجية غير المتكافئة، وحتّى التبعية، هي نتاج لها وصنيعة واقعها. فالتخلّف في فهم حيوية المعطى الوحدوي لمواجهة صعوبات الواقع، هو الطريق الأقرب إلى تكريس واقع التجزئة، والأمر نفسه بالنسبة إلى العلاقات الخارجية المجحفة التي، إن ظلّت مغيّبة عن الإدراك الواعي بحقيقتها وبأثرها، فربما ستكون في الواقع المتخلّف اعتماداً تنموياً متبادلاً، وهي في الحقيقة تنمية تابعة.

وإذا أردنا تبيان سبب تخلّف الشعوب المغاربية واللاتينية، فأمر ذلك قد حسم بإجماع الكتابات، سواء التاريخية منها أو الواقعية، التي أثبتت أن التخلّف المعاصر الذي تعيشه شعوب العالم، خاصة المغاربية واللاتينية منها، نتاج عملية زمنية أدى فيها الماضي دور المؤسس من خلال أدوات القهر والإخضاع، والحاضر الذي أطّر الممارسة من خلال علاقات قائمة بين الدول المتخلّفة التابعة التي لم تجد أمامها سوى طريق الإذعان لإرادة الدول المحورية «المتقدمة»(١٧).

فتخلّف دول أمريكا اللاتينية في فهم واقع علاقة الهيمنة التي كانت تربطها بواشنطن، هو الذي حتَّم عليها أن تظلّ قابعة في غياهب التبعية، وبالتالي أجّل حراكها التحرّري مدّة خمسة

(١٥) عبد الرحمن، «مستقبل تحرر الحديقة الخلفية الأمريكية،» ص ١٥٥.
(١٦) البركاوي، «المغرب المتوسطي في ظلّ التجزئة المغاربية،» ص ١٦٦.
(١٧) الشيشكلي، **من الحداثة إلى العولمة**، ص ٢٤٥.

قرون إلى الآن. ولعل عسر ذلك قد تبعه يسر بدت بوادره تتأكد، من خلال مواقف عبّرت عنها مجتمعات هذه المنطقة الرافضة لِكُلّ أشكال الهيمنة الخارجية. وهي إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على وجود حس إدراكي قد وعى تماماً واقع التخلّف، وآن له بعد ذلك أن يفكر في الكيفية التي سيتم بها تعبيد طريق تحرّره ليواكب سير تنميته، خطوة خطوة.

أما في ما يخص واقع الأقطار المغاربية، فقد انسحب عليه القول نفسه، خاصة قبل تجربة اتحاد المغرب العربي، على اعتبار أن أقطاره كانت قبل هذه الفترة قائمة على أرضية التجزئة والتبعية، كعوامل أفضت إليها ظاهرة التخلّف عن فهم الواقع المغاربي، وفي فهمه؛ عن فهمه من خلال انكفاء المدبرين لشؤونه[١٨] عن القيام بأي جهود من شأنها أن تعمل على تجاوز واقع التبعية، وفي فهمه من خلال تدابير تداخلت فيها علاقات التعاون والصراع في سياق جدلي دون أن تفضي في النهاية إلى أي حراك تنموي.

وهكذا يمكن اعتبار أن مسالك التبعية التي تحققت في أمريكا اللاتينية هي نفسها التي ظهرت جلياً في التجربة المغاربية قبل الاستقلال وبعده. لكن التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة هنا يتمثل في انعكاس هذه الظواهر على مستقبل كلا المجالين، بمعنى هل استفادت دول هذه المناطق من هذه التجارب الواقعية التي خضعت لها؟ أم أن حالها انطبق عليه المنطق الخلدوني القاضي بأن «المغلوب مجبول دائماً على تقليد الغالب في كلّ شيء»؟ هذا ما سيتم تبيانه في المطلب التالي الذي سنحاول فيه تحديد مدى انعكاس الإدراك المغاربي واللاتيني على مشاريعهما التنموية.

٢ ـ المطلب الثاني: التجربة المغاربية ـ اللاتينية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج

على الرغم من أن العملية التاريخية الموضوعية نفسها التي كرّست تبعية دول أمريكا اللاتينية للإرادة الخارجية، انسحبت على واقع المنطقة المغاربية، وإن كان الاختلاف بينهما في نمط هذا الإخضاع لا في جوهره، لتشكّل بذلك معطى أريد له أن يتجاوزه، إلا أن العبرة كانت، وما تزال، بخواتم الأعمال وبواقعية الأحلام والأهداف التي عمل مريدون في تسطيرها على تطبيقها لتلامس أرض الواقع، بدل أن تظلّ معلقة في عالم الافتراض.

ولعل هذا هو لسان حال التجربة المغاربية التنموية، التي وإن عمل المضطلعون بها، ومن خلالها، على تحقيق «ثورة مركبة»[١٩]، بأبعادها التاريخية الحضارية، تتداخل فيها عملية الثورة الوطنية المناهضة للإخضاع الإمبريالي الخارجي، وعمليات الثورة الوحدوية، لتتجاوز بذلك واقع التجزئة وللتحرر من التبعية، إلا أنّها فشلت في التعبير واقعياً عن أهدافها، وفي ترجمة أيضاً أغراضها التي ظلت حبيسة تخلّف المضطلعين بها عن تفعيل هياكلها، على عكس دول

(١٨) انظر: محمد العربي المساري، «المغرب العربي.. حلم عنيد،» **الشرق الأوسط**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٨، وقد نشرت أيضاً على موقع العربية. نت، <http://www.alarabya.net>.

(١٩) محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٣.

أمريكا اللاتينية التي، كما تمّت الإشارة إليها، استطاعت أن تبني لنفسها وجوداً لم يكن ليتسنّى لها إقامته لولا إدراكها السليم لواقع تخلّفها عن ركب التنمية بسبب قيد التبعية، وفهمها لكيفية الخروج من مأزق ذلك من خلال تصفية طريقها من شوائب قد تعيق سير تقدّمها.

ولعلها الشوائب نفسها التي ما تزال عجلة التقدّم المغاربية عالقة أمام حقائقها، لفشل الواقع في القضاء عليها، نظراً إلى كونها مترسّخة في الضمير والعقيدة السياسية للحكومات المغاربية، باعتبارها الإرادة المريدة التي صنعت لنا هذه التشكيلة فوق الوطنية، وبالتالي فقد كانت هذه التجربة على موعد مع التاريخ الذي كان كفيلاً بإزالة الأقنعة التي حجبت عن الواقع المجتمعي للمنطقة المغاربية المعضلة الحقيقية أو الجوهرية التي يعيش في سياقها. ولعل الأمر يتعلق بمتناقضات طبعت واقع الأقطار المغاربية، التي، للأسف، شكّلت الأرضية نفسها التي قام عليها الاتحاد المغاربي.

وإذا كانت وحدة المغرب العربي ليست مشكلة عيب التركيب الديني أو الثقافي الخاص بهذا الحيّز الجغرافي، على عكس دول أمريكا اللاتينية التي تعرف في ذلك اختلافاً فسيفسائياً، فأين يتجلى الخلل في ظلّ مسيرة تعثر فاضح لهذا الاتحاد؟ وهل سعى المغرب من موقعه إلى تفعيل قيمته الوظيفية داخل هذا الفضاء، في محاولة لتجاوز هذا الفشل، أم أنّه ساهم من موقعه كغيره من الدول الأخرى في تعميق هذا الواقع؟

يقول العارفون في أمور انقراض النجوم، إن في كلّ نجم ثقباً أسود تتكاثف فيه الجاذبية، بحيث تنصهر المادة وسطه، فيصبح مثل البالوعة التي تبتلع بالتدريج مادة ذلك النجم مهما بلغ حجمه، فهل يمكن اعتبار التناقضات التي يقوم عليها الواقع المغاربي بمثابة الثقب الأسود، الذي يمتص كلّ التجارب داخل النسق المغاربي؟

إن المصير الذي آل إليه اتحاد المغرب العربي كان منطقياً، لأنه من المستحيل الجمع بين المتضادات:

ـ التعاون والصراع.

ـ اندماج المغاربي الذي يتطلب إرادة سياسية سليمة، وعدم توفر هذه الإرادة لدى الأوساط السياسية.

ـ الإرادة الرسمية والإرادة الشعبية.

ـ المقوّمات الحضارية الذاتية والاعتبارات الأيديولوجية الدخيلة.

ـ صراع الجغرافيا كمحدّد ثابت والتاريخ كمقوم متحول.

ـ المصلحة الذاتية والمصلحة المشتركة.

ولعل هذه أهم التناقضات التي سنعمل على تحليل بعضها بإيجاز من خلال ربطها بمسألة فشل التجربة المغاربية من جهة، ثمّ تقديمها كمعطى لإسقاطها على التجربة اللاتينية من جهة أخرى.

وأول هذه التناقضات يتجلّى في جدلية التعاون والصراع، التي شكّلت أحد تجليات سياسة الأقطار المغاربية في علاقاتها البينية قبل وبعد تأسيس الاتحاد. فالتعاون، وإن كان فطر العلاقات التي ينبغي أن تحكم سياسات هذه الأقطار في ما بينها، باعتبار أن غاية شعوبها كانت وما تزال تحكمها الرغبة في العمل على تأسيس وتفعيل مشروع وحدوي إقليمي، يحكمه منطق التعاون الجماعي المفترض المتعدّد الأوجه بين الشعوب المغاربية، في محاولة لبناء وحدة فوقية من طبيعة تأليفية بين الأقطار الخمسة، أي لبناء لبنة المغرب العربي الكبير، الذي يحقق السلم لهذه الأنظمة عبر حلّ الأزمات المتفاقمة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً[٢٠]، إلا أن الإرادة السياسية المغاربية قد أبانت عن انتكاسة فطرتها من خلال نزوعها في أغلب الفترات إلى تكريس الصراع بين قياداتها السياسية التي عملت على شخصنة القرار داخل أقطارها، سواء في فترة ما قبل التأسيس للاتحاد من خلال الصراع المباشر بين الأقطار المغاربية على زعامة المنطقة بين القيادات التاريخية التي حصلت على الاستقلال؛ أي بين بورقيبة والحسن الثاني أولاً، وبين الحسن الثاني وهواري بومدين ثانياً، الذي أدى دوراً مهما في تأخير نشوء هذا الاتحاد، أو في فترة ما بعد تأسيس الاتحاد، بحيث لم تستطع أقطار هذه المنطقة أن تفضّ خلافها على الزعامة[٢١].

وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على الارتجالية غير السليمة التي عرفتها التجربة المغاربية، التي لم تكن لتستفيد ممّا خضعت له الخارطة المغاربية من صراع حولها، ومن تحديات عصفت بمراحل تاريخها، عكس التجربة اللاتينية التي استطاعت أن تنجح تجربتها، إن لم نقل، شكّلت مثالاً رائداً أسّس لكيفية التحرّر من التبعية بالإدراك السليم للواقع الذي تبعه حراك استجاب لهذا الوعي[٢٢].

ولعل كان من المنطقي لهذه الجدلية أن تشكّل إحدى صور العلاقات المغاربية في ظلّ انغماس دول المنطقة في الحسابات الثنائية العالمية في فترة الحرب الباردة، التي كرّست لنا ثاني أهم التناقضات الأساسية، ويتعلق الأمر بالاعتبارات الأيديولوجية الدخيلة، وتعارضها مع المقوّمات الحضارية الذاتية، بحيث عرفت أقطار المنطقة في تلك الفترة، وإلى الآن، سياسة المحاور، التي جعلتها رهينة الحسابات الاستراتيجية للدول المريدة المتحكّمة، وجعلت من نفسها دولاً متحكماً فيها، خاصة على الصعيد الإقليمي. ففي حين اتجه بعض البلدان شرقاً إلى الاتحاد السوفياتي ـ ليبيا والجزائر ـ اتجهت بلدان أخرى غرباً ـ تونس والمغرب ـ بل إن هذا القطب بعد أن أصبح مهيمناً على الساحة الدولية في فترة ما بعد تأسيس الاتحاد المغاربي قد أدخل دول المنطقة في مشاريعه المتصارعة[٢٣]، التي كرّست واقع تجزئته وتخلفه، وبالتالي تبعيته لهذه الإرادات.

(٢٠) المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، ص ٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٢) للمزيد، انظر: أحمد غمراوي، «أمريكا اللاتينية وكراهية واشنطن،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٧٨ ـ ٨١.

(٢٣) بعض المشاريع التي تتجاذب أقطار المنطقة في ظلّ التجزئة المغاربية: الشرق الأوسط الكبير ـ الجديد، النظام الأورو متوسطي، الاتحاد من أجل المتوسطي.

صراع الإرادة الرسمية والإرادة الشعبية، وأولوية المصلحة الذاتية على حساب المصلحة المشتركة، كلاهما وجهان لعملة غياب التشاركية في أداء العمل السياسي، وهي معادلة كانت، وما تزال، سبب فشل أي مشروع مجتمعي يعرف تبايناً بين الرغبة الشعبية والإرادة الرسمية، وهو وضع كان مختلفاً تماماً بالنسبة إلى كلتا التجربتين على مستوى المضطلعين المتبنّين للطرح التحرّري، بحيث إذا كان المشروع اللاتيني قد أسس على قاعدة اشتركت في قبولها الطبقة الحاكمة مع الوسط المحكوم(٢٤)، فإن نظيره المغاربي عرف تبايناً في ذلك بين الجهة المتحكّمة والطرف المحكوم عليه(٢٥).

أما عن صراع الجغرافيا والتاريخ، فيمكن هنا أن نؤكد نجاح التجربة اللاتينية في أن تستثمر مقوّماتها الجغرافية في تحقيق مشاريعها الوحدوية من خلال الاستفادة من هذا العنصر المادي الثابت، الذي حتّم على أقطار المنطقة أن تتواجد على صفيحة واحدة، ألا وهي الصفيحة الأمريكية الجنوبية، وبالتالي فقد طوّعت تاريخها وواقعها السياسيين ليستجيبا لهذه الحقيقة التي تطابقت بالتأكيد مع تطلّعات شعوب المنطقة(٢٦)، على عكس الأقطار المغاربية التي، وإن كان تاريخاها القديم والحديث قد استجابا لهذه الحقيقة الجغرافية، إلا أن تاريخها المعاصر عجز عن تكريس ذلك، إن لم نقل كسر رقم هذه المعادلة الذي كان دائماً يحافظ على توازنها، ألا وهو الإرادة الحقيقية المشتركة المستقلة والحالمة بغدٍ أكثر تقدّماً وتحرّراً.

كما إنَّ تقاطع المشروع المغاربي الخالص ـ الذي تبنّاه الخط الشعبي قبل الرسمي ـ مع الاعتبارات السياسية، حالت دون خروجه إلى حيّز الوجود. فَكُلّ أقطار المغرب العربي، ومن بينها المغرب(٢٧)، كان لها نصيب معلوم في تعميق مسلسل الفشل الذريع الذي عرفه الاتحاد المغاربي، الذي أجهض في رحم سياسات دول لم تكن مستعدة لخلق كيان من شأنه أن يرث تركتها السياسية والاقتصادية على أساس تشاركي.

فمشروع الاتحاد المغاربي لم يكن توجّهاً نابعاً من إيمان راسخ وعقيدة سياسية حالمة بتحقيق نوع من التوحّد، ولو على المستوى الإقليمي، بل المسألة كانت خاضعة لظروف سياسية شهدتها المنطقة خلال ثمانينيات القرن العشرين(٢٨)، بحيث من العبثية بمكان اعتبار أن مشروع الاتحاد المغاربي قد تبنّته دول المنطقة كخيار تفرضه اعتبارات استراتيجية حضارية، وهي التي كانت إلى وقت قريب تضع العراقيل، وتختلق الشقاق من أجل الحفاظ على قطرية سياساتها.

---

(٢٤) عبد الرحمن، «مستقبل تحرر الحديقة الخلفية الأمريكية،» ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢٥) للمزيد، انظر: محمد الهادي الحناشي، ««الاتحاد المغاربي ينتظر» شجعاناً «يعلنون وفاته»،» العربية. نت (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.alarabiya.net/writers/writer.php?writer=2474>.

(٢٦) المساري، «أمريكا الجنوبية تتحرك».

(٢٧) انظر: ميغيل هيرناندوادي لاراماندي، **السياسة الخارجية المغربية**، ترجمة عبد العالي روكي (الدار البيضاء: [د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٩.

(٢٨) الثورات الشعبية والتغيرات السياسية نتيجة تزايد حدة القمع وتضييق الحريات، السياسية منها أو الاجتماعية.

وهكذا، لم تنجح المجموعة المغاربية، على غرار اللاتينية[٢٩]، في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقوّمات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنّها لم تنجح في تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات ومواد قابلة للانغراس في تربة الواقع، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى تاريخ يهتدى به في واقع ما يزال يتأرجح بين التخلّف والتنمية التابعة، الأمر الذي يدفع بنا إلى البحث عن السبيل إلى الخروج من هذا الوضع المؤرق، الذي ما تزال الشعوب المغاربية تدفع ضريبة استمراره.

ثانياً: الفلسفة التحرّرية الذاتية كمنطلق لأحياء تجربة حضارية

يقول ميشال جوبير، وزير الخارجية الفرنسي السابق، في كتابه **المغرب العربي**: «لا بدّ من أن تتمكن شعوب شمال أفريقيا، بصورة عامة، من تسوية غالبية مشكلاتها الخاصة. ولعل آخر شيء يجب أن تفكّر فيه هو اعتبار هذه المشكلات نهائية أو أبدية. ويتعيّن على المسؤولين المغاربيين أن يقتنعوا بهشاشة الزمن الحاضر، وألا يدركوا سوى غبار الأزلية الذي لا يفتأ يتصاعد ويهبط مع الأشعة، وأن يتسلحوا بالعقل، لا ليقتنعوا بأنهم على صواب أو ليبرّروا ما يقومون به من أعمال، لأن المحامين الجيّدين يتكفّلون بإغلاق الملفات، أما رؤساء الدول فيجب أن يكونوا ملهمين وذوي عزيمةٍ وإصرارٍ. ومن أجل حماية نفسه من «الشمس الطاغية» التي تطلّ عليه، لا يملك المغرب العربي المتألق من أملٍ سوى ظلّ أيديه، وعليه أن يجمع أيديه من نواكشوط إلى طرابلس في مسيرة تضامن مستمرة، وفي ثقة قوية وعالية بالنفس»[٣٠].

فإلى أي حدّ اختزلت هذه المقولة في طياتها مشروع البديل المغاربي المؤسس على ثنائية الإدراك، ثمّ الحراك، بناءً على قاعدة التحرّر لتحقيق التنمية المستقلة على غرار البديل البوليفاري في أمريكا اللاتينية؟ وهل تحتاج التجربة المغاربية للحاق بقطار التقدّم الحضاري إلى تبني تجارب لا تعكس في الأساس خصوصيتها التاريخية والقيمية؟ بمعنى إلى أي حدّ تصلح تجربة دول أمريكا اللاتينية نموذجاً ونهجاً تهتدي به أقطار المنطقة المغاربية لتجاوز واقع تبعيتها؟

١ ـ المطلب الأوّل: حيوية الإدراك النظري في بعث حراك تنموي

إن المتناقضات المؤسسة لتجربة أقطار المغرب العربي هي السبب الأساسي وراء فشل المشروع الوحدوي، والتخلّف عن فهم هذه المتناقضات، وفي فهمها، هو ما جعل من مسألة التحرّر من الأمر الواقع، في غياب إدراك حقيقي له، أقرب إلى الاستحالة منه إلى إحقاق حراك تنموي، وهو ما كان حاضراً في المشاريع التحرّرية لدول أمريكا اللاتينية.

فالغطاء الفكري في أي نسق مجتمعي يمكن اعتباره الفيصل بين التنمية والتبعية، بين

(٢٩) انظر: إبراهيم السخاوي، «لماذا لا يهتم العرب بأمريكا اللاتينية؟،» **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد ١١٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٠) المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، ص ٣.

التخلف والتقدّم، وبالتالي كلّما كان إدراك الواقع سليماً، كانت التدابير المتخذة من أجله تسير على هدي طموحاته وتصوّراته. ولنا في الفلسفة التحريرية الفرنسية أسوة ينبغي أن نستوعب إطارها دون تبنّي طرحها، بحيث شكّل فيها الإطار النظري الوازع الأساسي الذي غيّر الواقع المجتمعي الفرنسي خاصة، والأوروبي عامة، على قاعدة صراع الإرادة بين الحاكم وسلطته، وبين المحكوم وواقعه، ليتمخّض عن هذا التدافع الفكري معادلة للاستقرار مبنية على توازن بين سلطة الفكر وسلطة الحكم في تدبير واقع المجتمع(٣١).

ولعل من المنطقي جداً أن لا نجد تدافعاً فكرياً في الوسط المغاربي خاصة، والعربي الإسلامي عامة، يتخذ من مسألة فهم واقع التبعية مادة للدراسة، في ظلّ تخلّف الوعي داخل هذه المجتمعات، كنتاج لبنية فكرية اجتماعية اقتصادية متخلّفة تعي العالم وما حوله بطريقتها ووفق معطياتها القاصرة، وفي ظلّ أيضاً انكفاء النخبة المثقفة داخل هذا الوسط عن تأدية أدوارها في إشاعة الوعي وإجلاء غشاوة التخلّف(٣٢).

لقد تمّ رصد عكس ذلك تماماً في التجربة التحرّرية اللاتينية التي ما كان ليكتب لها النجاح لولا الكفاح الذي أقيم تحت خطّ تصوّرها المجتمعي، وقد اشترك في صياغته المنظّرون والممارسون، بوجهيهم الرسمي والشعبي على قاعدة: «حقائق اليوم تطلعات الأمس، وتصوّرات اليوم حقائق الغد».

وبالتالي، فإذا كان قد كتب هذا النجاح لتجربة دول أمريكا اللاتينية، فمردّ ذلك، بادئ ذي بدء، إلى جهود مجموعة من الفواعل الأكاديمية داخل فضائها، التي سعت إلى تجاوز واقع تبعيتها بالإدراك النظري أولاً، وأسست لأجل ذلك مدارس تعمل على رصد طروحاتها، كمدرسة التبعية(٣٣)، في حين لم تع بعد المنطقة المغاربية أهمية الغطاء النظري وحيويته في الدفع بعجلة تنميتها المستقلة، وبالتالي لم تدرك إحدى أهم وسائل نهضتها في سبيل تجسيد تطلعات شعوبها.

ولعل هذه المحاكاة الفكرية للواقع المغاربي، لا تنفي، بالثابت والمطلق، وجود أية تحرّكات أو تصوّرات علمية أكاديمية داخل هذا الفضاء، تتخذ من قضية ارتهان واقعها بتطلعات الخارج وطروحاته التنموية، مجالاً للدراسة والبحث، إلا أن ما يعاب عليها تخلّفها وعجزها عن خلق إطار نظري ذاتي يستجيب لطروحات مشاكلها ومعضلاتها، السياسية منها أو الاقتصادية، وحتّى الاجتماعية. ولعل ما يعزّز ذلك، حسب دراسة الاقتصادي الجزائري محمد الأخضر بن حاسين، في نقده لفلسفة مدرسة التبعية، تداول فكرتي المركز والمحيط في العديد من

---

(٣١) للمزيد، انظر: محمد الهزاط، **تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة**، ط ٢ (مكناس: مطبعة سجلماسة، ٢٠٠٦)، ص ١٨.

(٣٢) خلف محمد جراد، **معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور** (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

(٣٣) سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٦.

الكتابات والدراسات الجامعية الحديثة، ولا سيّما في الوسط المغاربي، من خلال تبنّي الإطار العام النظري لمقولات التبعية في فهم معضلة غياب التنمية، وتحليلاتها المقامة على أساس أيديولوجيات دخيلة، دون وضعها على منصّة التمحيص والنقد الكافيين لتقارب واقعها المعيش(٣٤).

وبالتالي، وحتّى وإن كانت هناك كتابات عربية ـ مغاربية ـ تتناول مواضيع التخلّف والتبعية، وأساليب استغلالهما من قبل القوى الإمبريالية الجديدة، وفق منطق العولمة في ترويض إرادة شعوب المنطقة، إلا أننا لا نجد مضمونها يعبّر في الأساس عن خصوصية وضعها المجتمعي، بقدر ما يتخذ الأسلوب المنهجي والقيمي المعتدّ به نفسه في كتابات المدرسة اللاتينية.

ولعل هذا المعطى سيبقى قاراً في واقعنا، في ظلّ غياب مأسسة العمل الفكري، تحت إطار مختبرات لصناعة الرأي والفكر(٣٥)، يكون عنوانها الوحيد تنمية الوعي، وباعثها الأساسي النهوض بأوضاع الحياة العامة المغاربية، والرقي بها، للخروج من مأزق التبعية وتلكؤ مشاريع التنمية.

وبالتالي، نحن في أمسّ الحاجة في حاضرنا أكثر من أي وقت، إلى إنتاج لغة استراتيجية تنموية، معتمدة على الذات، وموجّهة ذاتياً، بغية تسطير تجربة تحرّرية مغاربية، لن تتأتى دون تسخير إمكانيات فكرية وعلمية حرة(٣٦)، في سبيل خلق وعي يسبق دائماً عاصفة التغيير التي ستكون بالتأكيد ـ إن حسن الإدراك ـ نحو الأفضل.

٢ ـ المطلب الثاني: تعزيز الثقة بالمشاريع الذاتية كمدخل لمأسسة واقع التنمية

هل يمكن لمجتمع متخلّف أن ينمّي نفسه مع استمرار تبعيته، أي مع استمرار اعتماده على الخارج في توفير متطلباته؟

إن النفي القاطع بالتأكيد هو الجواب عن هذا التساؤل، فالتنمية قبل أن تكون عملاً خلاقاً، هي عملية تستهدف في الأساس رفع قدرة أفراد المجتمع في الاعتماد على أنفسهم، وفي توفير متطلبات استمرار حياتهم بالشكل الذي يختارونه، ولا يمكن تصوّر مجتمع يحقق التنمية بالاعتماد على غيره، وخارج خطّ الاستقلال والإرادة الحرة، كشرط يفترضه واقعه ضمناً(٣٧).

وأول خطوة نحو التخلّص من التبعية كعائق أمام أي مشروع تنموي خالص، تكمن في أعمال سياسة فكّ الارتباط بالخارج، سواء بالدول المتقدمة المستقوية على واقع الشعوب

(٣٤) عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، ص ٢٥.

(٣٥) يوسف عنتار، «حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٣٠.

(٣٦) جراد، **معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور**، ص ٧.

(٣٧) فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ص ٢٥.

المغاربية من جهة، التي تسعى من خلال ذلك إلى تعميق تبعية بلدانها لها، لتضمن مزيداً من المزايا من خلال هذا الارتباط غير المتكافئ، أو من خلال تجنّب تبنّي تجارب تنموية دخيلة من جهة أخرى، لا تشترك معها في مجموعة من المقوّمات التاريخية والمرجعيّة، لأن تبنّيها لها سيعيق مسألة تكاملها التنموي الخالص، وسيؤسس باليقين لمفاهيم خاطئة عن أساس تخلفها وتحرّرها، وبالتالي تنميتها التي ستصبح تنمية تابعة، كتجربة دول أمريكا اللاتينية.

ولذلك، فالتجربة اللاتينية، على الرغم من أهمية حراكها وحيوية معطياتها في الدفع بها إلى فهم وتجاوز واقع التبعية، وبالتالي إلى التأسيس كبديل لرؤية تنموية، إلا أنّه لا ينبغي أن تدفعنا الرغبة نحو الأفضل إلى تجاوز خصوصيتها في علاقتها بالمجال المغاربي، واعتبارهما متداخلتين في منطلقات المشاريع التنموية، في حين إنهما يسيران في مسار واحد، وإن على هدي ومنطق مختلفين.

فجلّ الكتابات التي تناولت واقع التجزئة المغاربية، وربطها بمعضلة التخلّف والتبعية، لم تستطع أن تستقل بتصوّرات حول هذه المفاهيم، بناءً على رصد واقعها داخل هذه المجتمعات، دون أن تتجاوز تركيبتها القيمية والحضارية، بقدر ما عملت على محاولة استيراد نتاج تجارب أخرى، لإسقاطها على الواقع، واتخادها بالتالي كأدوات لفهم وتحليل التناقض المستديم الذي تعيشه شعوب المنطقة.

فعلى سبيل المثال، ردّت معظم هذه الكتابات في تفسيرها لظاهرة التجزئة المغاربية، إلى تناقضات وعوامل أخرى، كالتخلّف، ولكنها لم تقف على هذين المعطيين، ولم تفسرهما وفق رؤية ذاتية تعكس خصوصية هذا المجال الجغرافي، الذي اختزل من فضائه العربي الإسلامي، في علاقته بمجالات أخرى عرفت عوامل الضعف نفسها. فالتخلّف، على سبيل المثال، لا يمكن ردّه إلى عوامل مادية فقط، كما هو محدّد في فلسفة التجربة اللاتينية ذات التوجّه اليساري الاشتراكي، التي تعتبر المادة محرك التاريخ، إلى حدّ إمعانها في الاعتماد عليه، كمعطى اقتصادي في تفسيرها لتخلّف الشعوب اللاتينية عن مسايرة ركب التنمية، وفق الرؤية الاشتراكية الماركسية، التي تعتبر الاقتصاد هو محرك عجلة التطور البشري.

في حين إنَّ التجربة المغاربية، لكي تحقق ذاتها، ينبغي أن تنطلق من عناصر قوتها، وأن تستفيد من حيوية مقوّماتها، باعتبارها مرتكزات يراهن عليها لمواجهة ظاهرة التخلّف، التي تشكّل العولمة المتوحشة بتجلياتها، خاصة الفكرية والقيمية، أهم مكرّس لوجودها، والضامن الأساسي لاستقرارها، في ظلّ ما تتعرض له شعوب المنطقة من غزو ثقافي يهدف من ورائه صانعوه إلى تغيير ملامح الخارطة الأيديولوجية العالمية، في محاولة للحيلولة دون استدراك هذه الشعوب لتاريخها الحضاري، الذي يشكّل فيه البعد القيمي محرّكها الأساسي، والعمل الوحدوي أساسه البنيوي.

ومن أجل أن تؤسس الأقطار المغاربية، بالتالي، لنفسها فلسفة تنموية، ينبغي أن تعزّز ثقتها بنفسها، وبأسباب قوتها، وأن تراهن على عناصر وحدتها، التي هي من نتاج بيئتها الحضارية الإسلامية، من خلال روابط مشتركة من قبيل اللغة والدين (المذهب المالكي)،

والتاريخ والجغرافيا الواحدة، والعادات والتقاليد والخصائص النفسية المشتركة، وهي كلها عوامل لا تشجع على التطبيع وحسن الجوار فقط، بل إنّها تشكّل أساساً صلباً لأية وحدة اندماجية خالصة، تتخذ من الرهان التنموي الحضاري الهدف والخيار الأوحد[٣٨].

وينبغي أيضاً، بالتالي، أن تكسر الأقطار المغاربية معادلة تبعيتها تجاه الخارج، على رغم الثقة بالذات، على أساس مشترك، وهذا لن يتحقق أيضاً دون محاولة تفعيل مصالحة وطنية بين الشعوب والنخب الحاكمة، لأجل تبنّي هذا الخيار، وخاصة أن هذه الأخيرة كانت، وما تزال، إلى حدّ قريب، تعدّ من وجهة نظر هذه الشريحة، طابوراً خامساً، يكرّس واقع الانخراط غير المشروط لأقطارها للإرادات الخارجية، إلى حدّ جعل واقعها التنموي مرتهناً بإرادة هذه القوى المتغيّرة بتغيّر مصالحها الأنانية.

وهكذا، فمعادلة المشروع التنموي المغاربي، ينبغي أن تُبنى على فكرة التحرّر من التبعية، والعمل على الدفع بطروحات التنمية، كسبيل وحيد إلى صنع تجربة حضارية خارج نطاق أية تنمية تابعة، قد يكتب لها أن تشاع عربياً، إن قوي الإيمان بها، وازدادت الحماسة لها، ووُجد الاستعداد الذي يحمل على التضحية والعمل لتحقيقها، وتوفر الإخلاص في سبيلها، والحفاظ على تدفق عطائها.

خاتمة

هكذا، حاولنا قدر المستطاع، من خلال هذه المقالة أن نقارب واقع حال المنطقة المغاربية من خلال آلية تشخيص واقعها، في إطار عملية لتشريح معطياتها، التي أوصلتنا في النهاية إلى نتيجة مفادها أن هذه المنطقة كانت، وما تزال، تعاني مجموعة من الظواهر المرضية التي أضعفت كيانها، وأعاقت مسلسلات نجاح تجاربها، دون المحاولة من قبل وسطها ـ ونقصد هنا صناع قرارها ـ في سبيل معالجة دائها بدواء يجمع بين التدخلية العلاجية والاستباقية الوقائية، للحيلولة دون استفحال مثل هذه الأوضاع، التي يشكّل فيها الفقر والحرمان والتبعية المولّدة للإهانة ـ كنتيجة للتخلّف وغياب مشاريع تنموية حقيقية ـ السمة البارزة الطاغية على الواقع المجتمعي لهذا المجال. وبالتالي، نراهن مستقبلاً على أن يشكّل الوعي والتقدّم والإدراك السليم للواقع، في إطار محاولة لتجاوزه، ليس فقط من قبل المسؤوليين الرسميين، بل من قبل المسؤوليين الفعليين ـ النخبة المثقفة ضمير هذه الأمة ـ العلاج الشافي الذي يمكن أن يستدرك خطورة المرض، وإلا تحوّل في إطار استمرار ذلك، وغياب ذاك، إلى سرطان لن ينفع معه العلاج بقدر ما سيحتاج إلى الاستئصال، كعملية لا يمكن ترقّب مسارها، باعتبارها ستفتح مستقبلنا على كلّ الاحتمالات ■

(٣٨) المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، ص ١٥.